

تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية في التعامل مع جائحة كوفيد 19

عمل الديوان خلال الجائحة بوتيرة عمل متسارعة، وتم تطوير الإجراءات والتدابير التي اتخذها الديوان، كجزء من خطة الحد من انتشار الوباء، مع مراعاة ضرورة أن تكون خطوات تنفيذها متسقة مع تلك الإجراءات والتدابير المتخذة على مستوى الدولة، مع ضمان الالتزام الكامل للديوان بمسؤولياته في ممارسة مهامه الرقابية، وكذلك تسهيل عمل أجهزة الدولة لمواجهة هذا الوباء دون الإخلال بالأنظمة والإجراءات المالية المناسبة التي تضمن الحفاظ على الأموال العامة.

خطة العمل غير العادية التي اعتمدها الديوان لمواجهة كوفيد -19

في مواجهة انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19)، اتخذ الديوان عددًا من الإجراءات الوقائية لحماية موظفيه، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات إدارية وتنظيمية خاصة لضمان استمرارية الأعمال، بالإضافة إلى تعديل خطط وبرامج العمل بما يتناسب مع الظروف الحالية على مستوى الدولة.

قامت الإدارة العليا في الديوان وتماشياً مع نهج الحكومة بوضع خطة طوارئ عاجلة، تتكون هذه الخطة من أربع ركائز استراتيجية:

1. سلامة موظفي الديوان.
2. استمرار عمليات التدقيق الحالية المخطط لها و "عمليات التدقيق الناشئة" المستقبلية.
3. الاستفادة من التقنيات في العمل عن بعد.
4. استخدام التقنيات في إجراء عمليات التدقيق.

لقد وفرت هذه الركائز الأربع الأساس للمجالات الرئيسية التي يجب على الديوان تغطيتها في خطط الطوارئ الخاصة به لمواجهة الوباء، نظراً لأن الديوان يتميز في تحديد المخاطر والتخفيف من حدتها، وقد أصبح هذا الوباء أحد المخاطر الرئيسية في أداء واجباتنا والوفاء بمهامنا، وأصبح الديوان قادر على الاستعادة من أحدث التقنيات في إجراء عمله سواء على المستوى الإداري أو المستوى المهني.

أعمال التدقيق المتعلقة بالأموال المصروفة على مقاومة الجائحة:

لقد أثر هذا الوباء على نطاق التدقيق لدينا بسبب التغييرات التي حدثت في العديد من مفاصل الدولة، حيث ركز الديوان في تدقيقه على ضمان توجيه الأموال العامة نحو تحسين الوضع والتخفيف من تأثير الوباء على المجتمع، مع ملاحظة أن هذه الحالات الطارئة يمكن أن يكون لها تأثير محتمل في تمكين حدوث أنشطة غير قانونية، حيث قام الديوان بإجراء أعمال تدقيق على مستوى:

1. عضو مراقب في لجان شراء الادوية والمستلزمات الطبية لدى وزارة الصحة.
2. فعالية لجان الطوارئ المشكلة للحد من انتشار فايروس كورونا.
3. برنامج دعم ومساندة العمال المتضررين من اعلان حالة الطوارئ.

4. مشتريات وزارة الصحة من لقاحات فايروس كورونا Covid-19

5. المساعدات المقدمة للفنادق التي تم استعمالها كمراكز حجر.

أثر كوفيد 19 على التدقيق:

واجه الديوان تحديات خلال جائحة كوفيد 19، أدت الى التأخر في انجاز مهمة التدقيق في الموعد المحدد،
تمحورت حول:

1. عدم وجود اتصال بين المناطق وصعوبة التنقل بين المدن.
2. اتخاذ التدابير الوقائية والحماية الصحية الواجبة لطواقم التدقيق خلال مهام التدقيق الميداني.
3. صعوبة تعاون الجهات محل الرقابة خلال الجائحة حيث ان جميع الجهات الخاضعة كانت في حالة طوارئ.
4. ترتيبات العمل من المنزل محل اللقاءات المباشرة
5. قدر محدود من الوصول إلى المعلومات والتوضيحات.
6. القدرة على القيام بزيارات ميدانية فعلمة للأنشطة والتحقق منها.
7. سيتأخر الرد على استفسارات التدقيق وكذلك إصدار تقارير التدقيق.
8. سوف يتوجب إخضاع خطط وبرامج التدقيق التي أعدت قبل الجائحة لتعديلات أساسية.
9. تنفيذ الخطة السنوية الرقابية حيث توقف العمل بالخطة وتم الاعتماد على الرقابة على لجان الطوارئ
المشكلة لمواجهة فيروس كورونا.

حيث ظهرت عدد من الدوافع التي تستدعي من الديوان أخذ عدد من الإجراءات والتدقيق المتوازي أو اللاحق على الإجراءات المتبعة من قبل الجهات المعنية بمتابعة العمل في حالة الطوارئ، حيث قام الديوان بإجراء فحص حول فعالية إجراءات المتخذة من قبل لجان الطوارئ المشكلة لضمان تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها خلال العام 2020.

الاثار الاستراتيجية لكوفيد 19 على الجهاز الرقابي

- تعزيز بناء قدرات العاملين حول خصوصيات الرقابة على اهداف التنمية المستدامة.
- الاتصال الفعال الذي يعزز التواصل مع الجهات الخاضعة.
- البدء بتقييم استراتيجية الديوان تمهيدا لإعداد خطة استراتيجية جديدة بما يتلائم مع مستجدات الوضع الحالي.
- اعادة تقييم المخاطر للآثار التي ينتجها كوفيد 19 على الخدمات العامة.
- ادراج مواضيع ذات علاقة بكوفيد 19 (الوقاية والمجابهة واثرها)

- إعادة النظر في اجراءات واساليب جمع البيانات وتعزيز القدرات في التدقيق عن بعد واستخدام التطبيقات التكنولوجية الامنة.
- دعم الجهود التي تقودها الحكومة الفلسطينية على صعيد احتواء الوباء والتخفيف من أثره.

كما تلعب الأجهزة الرقابية دوراً مهماً في التعافي من كوفيد 19، من خلال:

- دعم الحكومات لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة عملية التعافي من أزمة كوفيد.
- الحفاظ على الانضباط في إدارة المالية العامة.
- مراقبة القرارات الصادرة وضمان توافقها مع مبادئ الكفاءة والفعالية.
- مراجعة وتعزيز خطط الطوارئ الخاصة باستمرارية العمل والتواصل بين الموظفين.
- منتجات تدقيق تعزز المساءلة.
- تقييم المخاطر المرتبطة بالبرامج والاستجابات الحكومية.

المبادئ الرئيسية خلال مرحلة ما بعد الطوارئ:

- وضع خطة لتدقيق الامتثال والاداء والانفاق المالي لاستجابة الحكومة لجائحة كوفيد-19.
- تقديم معلومات مسبقة إلى الجهات الخاضعة للتدقيق لتكون على استعداد كاف.
- استخدام تقييمات الحكومة الخاصة بالاستجابة لجائحة كوفيد- 19 والاستناد اليها.
- استخدام الحكم المهني لوضع استنتاجات في سياقها فيما يتعلق بحالة طوارئ جائحة كوفيد 19.
- الانتفاع من التكنولوجيا.
- الحرص على تقديم مخرجات التدقيق في التوقيت المناسب.
- البدء في خطة تدقيق التعافي اثناء مرحلة الطوارئ.

الإجراءات اللازمة لتمكين الأجهزة العليا من النهوض بتعافي تحولي وأخضر من جائحة كوفيد 19:

- الاحتفاظ بصلاحيات عمل شاملة تغطي جميع الأموال والموارد العامة التي استخدمت في الاستجابة للأزمة.
- حشد وتحديد أولويات النظم المتاحة وأدوات التكنولوجيا الحكومية لتحقيق تكيف مرن في أساليب التدقيق.
- الكشف عن القيمة المضافة التي سيقدمها الجهاز الرقابي خلال فترة الطوارئ في سياق ترشيد الموارد الحكومية.
- تقديم تغذية راجعة في الوقت المناسب إلى السلطة التنفيذية من خلال عمليات التدقيق الآنية.

- مراقبة إجراءات تنفيذ الموازنة الحكومية.
- إعادة النظر في نطاق المخاطر وتقييمها.
- جرد وتحديد جميع التغييرات وتقييم أثرها على تقييم المخاطر.
- وضع خطة لتدقيق الامتثال والمالي والأداء لإستجابة الحكومة لجائحة كورونا، بالإضافة الى مدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتأثير الذي حصل من الجائحة في سير العمل.
- استثمار التكنولوجيا الحكومية في التدقيق.
- التركيز على المخاطر والناشئة وكيف سوف يستخدم موقعه في نظام الإدارة المالية العامة لدعم المواطنين والحكومة وأصحاب المصلحة.

مبادرات مثيرة للاهتمام للتدقيق حول كوفيد 19

- تعزيز قدرة الجهاز الرقابي في الرقابة عن بعد وتعزيز قدرة الجهات الخاضعة في توفير متطلبات التدقيق.
- التركيز على القطاعات الأكثر تضررا من الجائحة ودور الحكومة في ذلك.
- التدقيق على إجراءات الأعمال الطارئة خلال الجائحة بسبب احتمالات ارتفاع مخاطر الفساد خاصة في ظل ارتفاع عدد التعاقدات المباشرة والمصاريف الطارئة والمساعدات.
- فعالية استغلال الأنظمة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية في نشر بياناتها لتعزيز الشفافية وتعزيز الثقة المجتمعية بالعمل الحكومي في ظل الجائحة
- جاهزية المؤسسات في توفير الخدمات في ظل كوفيد 19.
- العمل على نشر المعايير الرقابية المرتبطة بالعمل في ظل الكوارث وتعميمها على الموظفين للاطلاع وزيادة المعرفة، حيث أن أرقام هذه المعايير 5530،5520،5510.

انتهى،،